بيان صحافي صادر عن وزارة الخارجية الفلسطينية تدين فيه إعتداء القوات الإسرائيلية على المصلين والمعتصمين في المسجد الأقصى، وتؤكد أن القانون الدولي يرفض الإعتراف أو القبول بما تقوم به إسرائيل في القدس*

رام الله، ٢٠١٤/١٠/٨

إن ادعاء إسرائيل بحقها في البناء في القدس ومحاولاتها تكرار هذه المقولة لإقناع نفسها أنها تملك هذا الحق لا يلغي شرعية الحق الفلسطيني في القدس، ولا يفرض حقاً إسرائيلياً مستجداً فيها، فالقانون الدولي يرفض الإعتراف أو القبول بما تقوم به إسرائيل في القدس المحتلة او أي مكان آخر في أرض دولة فلسطين. وإذا ما اعتقدت إسرائيل أنها تنجح في هذه السياسة وبهذه الخطوات تحديداً، وتكرارها هو الذي يقوض من ذلك الضغط الدولي على إسرائيل فإنها مخطئة، هذا الضغط الذي يتم التعبير عنه مؤخراً في البيان الصادر عن الاتحاد الاوروبي أو أقوال الرئيس الأمريكي باراك أوباما لنتنياهو عندما استقبله في البيت الأبيض، أو في تصريحات دول غربية كثيرة ترفض سياسة الإستيطان الإسرائيلية في الأرض المحتلة عامة، وفي القدس بشكل خاص. وبدأنا نقرأ فقدان صبر هذه الدول من سياسة إسرائيل الإستيطانية المعادية للعودة للمفاوضات، أو لخلق أجواء تسمح بالعودة لها من أجل التوصل لاتفاق سلام فلسطيني إسرائيلي ينهي حالة الإحتلال ويسمح بإقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل.

نحن بدورنا كوزارة خارجية نرحب بتطور مواقف هذه الدول تحديداً الاتحاد الأوروبي وامريكا، ونطالبها أن تكون أكثر حزماً في التعامل مع سياسة إسرائيل التدميرية لعملية السلام، وندعوها أن تكون أكثر وضوحاً في تصريحاتها، بحيث تربط مدى تطور علاقاتها بإسرائيل بمدى التزام إسرائيل بعملية السلام وبالقانون والشرعية الدولية، كما أن إعتراف هذه الدول بدولة فلسطين من شأنه أن يؤثر على الموقف الإسرائيلي ويجبره على العودة إلى دائرة الصواب، والإهتمام بتفعيل عملية السلام والتفاوض.

رغم كل ذلك، فإن الحكومة الإسرائيلية منشغلة بفتح جبهات عديدة تحديداً في القدس المحتلة، لإشغال الرأي العام العالمي، ولتشتيت إمكانية تركيز السلطة الفلسطينية على متابعتها، فمن جهة تُصعّد في إعتداءها على المسجد الأقصى من خلال الإعتداءات اليومية للمستوطنين والجنود للمسجد وباحاته، أو في إغلاق المسجد أمام المصلين المسلمين، أو في التفكير بفتح باب جديد لدخول المستوطنين للمسجد، أو ما يتعلق بمطالبة نيتنياهو رؤساء الشرطة وجهاز الأمن الداخلي برفع وتيرة قمع الاحتجاجات الفلسطينية، أو ما صرح به وزير المواصلات الإسرائيلي "يسرائيل

---

*المصدر: دولة فلسطين، وزارة الخارجية.

كاتس " وبحضور رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو من أنه أصدر تعليماته للبدء بوضع مخطط لمسار قطار تحت أرضي يمتد من القدس الغربية ويصل إلى منطقة البراق، أو بفرض أنظمة جديدة تميز اليهود على حساب المواطنين الفلسطينيين من مسلمين ومسيحيين في المدينة وفي شوارعها وأماكنها المقدسة، ناهيك عن التصعيد الخطير في عملية البناء الإستيطاني ومصادرة الأراضي، بالذات على أراضي فلسطينية خاصة، وتحديداً المخططات الأخيرة في بناء مدينة جديدة قرب بيت صفافا تفصل البلدة الفلسطينية وامتدادها الطبيعي عن القدس. من جهة أخرى فإن عملية اقتلاع البدو من أماكنهم وترحيلهم وتجميعهم في تجمعات سكنية خاصةً معزولة، تهدف إلى تفريغ مناطق واسعة مما يسمى مناطق ج في الضفة من ساكنيها خاصةً البدو، لإقامة وبناء مستوطنات جديدة كفرض أمر واقع، أو فيما يتعلق بتدمير الآبار الإرتوازية التي يستعملها الفلسطينيون للشرب أو للزراعة، مقابل السماح للمستوطنين استغلال تلك المياه لمصالحهم. كل هذه السياسات وغيرها هي سياسات تعتبر وفق القانون الدولي جرائم حرب يحاسب عليها القانون.

إن الوزارة إذ تدين بشدة الإعتداء الغاشم الذي قامت به قوات الاحتلال هذا اليوم ضد المصلين والمعتصمين في المسجد، فإنها تتعهد بأن يتم استكمال كافة الإجراءات الواجبة من أجل أخذ إسرائيل بكل مسؤوليها من سياسيين وعسكريين وأمنيين إلى محكمة الجنايات الدولية، ومحاسبتهم كمجرمي حرب، لكونهم اقترفوا جرائم بحق الإنسانية وضد الشعب الفلسطيني على مدى سنوات طويلة.

وتؤكد الوزارة أن اعتقاد المسؤوليين الإسرائيليين أن هذه الإجراءات من شأنها أن توفر حصانة لهم أمام هذه الجرائم تحت مسمى قوة الأمر الواقع، لن يدوم طويلاً أمام قوة القانون الدولي، وتغير الرأي العام الدولي، وإجراءات محكمة الجنايات الدولية.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/